عراق الغد (2-2)

إرادتنا وإرادة الاحتلال

إبراهيم الداقوقي

ان مطالبة العراقيين باقامة الديموقراطية وفق اهوائهم، وقيام اخوتنا العرب بالمزايدة على العراقيين في هذا المضمار هي محاولة للهروب الى الامام للتملص من تحمل المسؤوليات لحل مشاكل العراق الرئيسة المتراكمة منذ 80 عاما بصدق وموضوعية، وعدم التحلي بالشجاعة في مواجهة المشاكل الطائفية والعرقية والعشائرية من اجل ارساء قاعدة بناء صلدة وصحيحة لعراق الغد، بدل المطالبة ببناء الديموقراطية الهلامية على رمال صحراء الجنوب. ولاسيما بعد ان اكد بريمر بمرجعيته القانونية في شؤون العراق التي وفرها له الغزو الاميركي الذي اسبغت عليه الامم المتحدة صفة (الاحتلال) ولد حقوقا مكتسبة له ولدولته المحتلة. انه لايمكنه التهاون في حمايتها او الانتقاص منها، وفي مقدمتها (حق الفيتو) على قرارات مجلس الحكم، لان الاحتلال- وهو نوع جديد من الاستعمار الحديث- يغري بممارسة جميع انواع الموبقات والآثام والانتهاكات وصنوف الاذلال والاستبداد، دون ان يستطيع المستعمر - بفتح الميم- محاسبته او مساءلته، لان من يرضى بدعوة بعض الاستعمار - اي المحتل - لانقاذه من العبودية الداخلية، ليس من حقه معارضة او مناوأة بعضه الآخر الذي يعده سيئا او ظالما او مستبدا. ونحن لا نسوق هذا الامر للمقارنة بين نظام صدام حسين الدكتاتوري ونظام الاحتلال المقيت لمعرفة ايهما افضل من الاخر، لان كليهما سيء، وانما للتأكيد على ان الديموقراطية التي يريدها بريمر هي ليست الديموقراطية التي يريدها العراقيون، برغم الحريات التي يتمتع بها العراقيون اليوم، والتي تحمل في تضاعيفها الكثير من الممارسات التي لا يرغبون بها. فقد اكد بريمر بانه "لا يوافق على جعل الدين الاسلامي مصدرا للتشريع العراقي" (2004/2/12)، وبانه "لن يكون هناك دستور عراقي اذا لم اوقع عليه" (2004/2/18)، وبان الانتخابات "لن تجرى في العراق قبل سنة من نقل السلطة الى العراقيين" (2004/2/21). ومن هنا كان من الطبيعي ان يقوم الاحتلال بتجذير الطائفية في العراق، من خلال تقريب هذه الطائفة وابعاد الاخرى، توطئة لاشعال نار الحرب الاهلية، التي حذر منها الدبلوماسي الدولي الاخضر الابراهيمي. ومن هنا فان دعوى واشنطن وتبجحها بانها تريد تحقيق التحول الديموقراطي في العراق ليكون النموذج المحتذى في (الشرق الاوسط الكبير) هي مجرد هراء ومحاولة للتنصل من حل عقدة الديموقراطية الرئيسة في المنطقة، ونعني بها المشكلة الفلسطينية، ولاسيما انه لا يمكن تصدير انظمة ديموقراطية جاهزة من قبل الاخرين، الى دول (الشرق الاوسط الكبير)، لأن الديموقراطية تراكم ممارسات حضارية نابعة من ثقافات الشعوب، ومن هنا، كان اختلاف الديموقراطيات اليابانية والصينية والكمبودية والتايلندية، بعضها عن البعض الاخر، برغم انتمائها جميعا الى الترك البوذي. وبرغم ان الديموقراطية لم تعد تقبل اي تأجيل في العراق بخاصة، وفي العالمين العربي والاسلامي بعامة، فان دخول الامم المتحدة طرفا ثالثا في قضيتي الانتخابات وتشكيل الحكومة الانتقالية القادمة في العراق لتكون مرجعية احتكام سياسي بين العراقيين وسلطات الاحتلال ستدفع بهما الى ترك المزاجية والطروحات والمناورات غير المجدية وغير الواقعية لصالح ايجاد الحلول المنطقية لهاتين القضيتين الشائكتين.

قامت المعارضة العراقية في الخارج نوعا من التوازنات السياسية - نتيجة الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات - فيما بينها اولا، ثم بينها وبين الاوساط السياسية والامنية في العراق في فترة ما بعد صدام حسين، ولكن تطرف بعض تلك القوى المعارضة في طروحاتها ومزايداتها في الاصالة او الانتماء الديني والقومي على الصعيد الداخلي او في مطالبها من واشنطن اخلت بتلك التوازنات، وزرعت الريبة والشكوك من نوايا الواحدة تجاه الأخرى، وبالتالي ادت الى اختلال العملية السياسية وارتباك آفاق ايجاد الحلول الصحيحة والواقعية الموضوعية للمشاكل المعلقة بين الاطراف المعنية، فتحولت عناصر قوة الفرقاء المعنيين الى مدعاة للضعف ولزرع الهواجس لدى الاخرين وزيادة مخاوفهم حول نياتهم المستقبلية، فعندما طرحت القيادة الكردية فكرة (الفيدرالية القومية) - بدل (الفيدرالية الجغرافية) المتفق عليها - سارعت القوى الشيعية والسنية من العرب والتركمان - الى اتفقا على رفض مطالبة القيادة الكردية بالحاق مدينة كركوك بمنطقة الحكم الذاتي، خوفا من ان تكون الخطوتان سبيلا للانفصالية في المستقبل. وبالمقابل رفض الاكراد والعرب والتركمان - ومعظمهم من السنة - فكرة اجراء الانتخابات النيابية العامة في العراق - التي اقترحها المرجع الديني الشيعي السيد السيستاني - قبل نقل السلطة الى العراقيين في حزيران القادم، خوفا من فوز الشيعة بالاكثرية في تلك الانتخابات. ويجب التنويه هنا، بأن اثارة الشكوك والهواجس والخوف من نوايا بعض اطراف القوى السياسية العراقية نابعة من جهود قادة الاحتلال في اثارة الاحقاد بينهم، ومن اخطاء بعض القوى العراقية في الرهان على وعود بعض دول الجوار او على العامل الخارجي، اللذين يحرصان على مصالحهما قبل اغتيال بعض السياسيين والزعماء الدينيين العراقيين، دليل قاطع على النوايا الشريرة لجميع تلك الاطراف التي لا تريد استقرار الاوضاع في العراق او إعادة اعماره بالشكل المطلوب. ولذلك، اكد رئيس ديوان الوقف السني عدنان محمد سلمان في تعليقه على اغتيال احد زعماء السنة بما يأتي: "ان هذا العمل فظيع وجريمة نستنكرها وندينها بشدة"، واضاف ان باعثه اثارة الفتنة وتفريق صف العراقيين واطالة امد الاحتلال وتخريب البلاد (2004/2/23)، في حين قال دونالد رامسفيلد - من ايرلندا - في تعليقه على الحادث: "ان مسلحين في العراق - وهم على الاكثر من القاعدة - يحاولون اثارة صراع بين الجماعات الدينية والعرقية المختلفة في محاولة لايقاف خطوات ارساء الديمقراطية".

ان العراقيين الذين خبروا الاستعمارين الخارجي خلال الأعوام الثمانين الماضية يعرفون بتجاربهم المرة وتراثهم الحضاري الذي يمتد لاكثر من ستة الاف سنة وبروحهم الوثابة والمتسامحة والمستلهمة مآثر الحسين الشهيد في التضحية من اجل المبادئ والقيم النبيلة في رفض الظلم والطغيان والاستبداد، ومواقف البطل الكردي صلاح الدين الايوبي في الدفاع عن البلاد العربية ضد الغزو والهيمنة، ثم ترك وبطولات ثورة العشرين ضد الاستعمار البريطاني، واخيرا انتفاضة الشيعة في الجنوب والاكراد في الشمال ضد الدكتاتورية والقمع والاستبداد عام 1991، انهم سوف يقضون على جميع مناورات سلطات الاحتلال في تحديد مصير العراق بدل شعبه الابي، عندما يعود العراقيون الى اصالتهم ونقائهم الحضاري بالبحث عن اساليب الحوار التمدني، العابر للثقافات، المصالح الذاتية، للاتفاق على القواسم المشتركة بشجاعة واصرار لتجاوز العجز عن مواكبة التحولات الداخلية والخارجية.

في اطار رؤية مستقبلية قادرة على دفع المجتمع العراقي للتلاحم مجددا، لتكون بلادهم واحة الامان والاستقرار على طريق التقدم والرقي، وذلك من خلال التمسك بشرطين، لا ثالث لهما، هما:

1- عدم الاستسلام للقدر الارهابي الغازي، الذي يريد فرضه عليهم بالاغتيالات والقتل العشوائي وتخريب البنى التحتية ومستلزمات الحياة اليومية الضرورية للعراقيين، او بمحاولات اثارة الطائفية والعنصرية في البلاد.

2- البحث عن سبل اعادة الثقة بين جميع المجموعات السياسية الاثنية والدينية لاطراف الموشور السياسي العراقي وبمبادرة ائمة الشيعة - وهم حكماء العراق وقادة الراي الحر فيه - وعلى رأسهم السيد السيستاني، بدعوة ممثلي القوى الدينية (الشيعية والسنية والمسيحية) والقومية (العربية اشورية) لعقد المؤتمر الوطني للقوى الوطنية العراقية كـ(هيئة سياسية مستقلة) من اجل المصالحة الاجتماعية باعتباره (المرجعية السياسية الشعبية الاستشارية) ولتوجيه نداء باسم (الوطنية) الى جميع الفصائل العراقية لوقف الاحتراب لمدة شهر في هدنة شاملة، لكي يعمل اعضاء المؤتمر من الخبراء على شكل (لجنة انتخابية حرة) لا علاقة لها بسلطات الاحتلال ولا بمجلس الحكم، ولتقوم تلك (الهيئة السياسية المستقلة) المنتخبة من بين اعضاء المؤتمر الوطني - على ان يكون عدد اعضائه مساويا لعدد اعضاء مجلس الحكم -

بعقد جلسة مشتركة لانتخاب اعضاء الحكومة العراقية الانتقالية وبالتصويت السري، وليقوم اولئك الاعضاء بانتخاب رئيس الوزراء اولا ثم هيئة رئاسة الحكم الثلاثية توطئة لاجراء الانتخابات القادمة باشراف الامم المتحدة والجامعة العربية معا.

العمران الديمقراطي في العراق

التوتاليتارية والدكتاتورية: سياسة تخريب الكل

ميثم الجنابي

عندما قيل مرة لأحد المتصوفة: "من اي شيء هذه الآه؟"، اجاب "من كل شيء!". وهو الوصف الذي يمكن تطبيقه على بقايا العراق ولسان حاله الواقعي. فعندما ننظر الى العراق الآن فانه يبدو كيانا يتأوه بين تاريخه الواقعي وفرضيات المستقبل. وليس المقصود بتاريخه الواقعي هنا سوى تاريخ مشاكله الكبرى والصغرى. وذلك لان التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية لم تبق فيه غير كتلة من المشاكل الهائلة. بحيث يمكننا القول، بان كل ما في العراق مشكلة، بل ان العراق نفسه مشكلة مركبة. وهو الأمر الذي يجعل من تاريخه المقبل كتلة من الفرضيات، لعل اكثرها جوهرية الآن هي فرضية العمران الديمقراطي.

فإعادة ترميم الأحجار والطرقات والمنازل وغيرها مما ينسب للبنية التحتية، قضية قابلة للحل السريع نسبيا. الآن القضية الأكثر تعقيدا هي البنية التحتية للدولة والقانون والسياسة والأخلاق والإبداع الثقافي. من هنا فان الفرضيات الممكنة والضرورية للعراق بهذا الصدد هي تلك التي تصب في ترسيخ أسس وتقاليد الرؤية الواقعية والعقلانية للإشكاليات التي يواجهها وكيفية حلها، وذلك لما في الرؤية الواقعية والعقلانية بالنسبة للعراق في الظروف الحاضرة من أهمية وقيمة استثنائية واستراتيجية بالنسبة للعمران الديمقراطي. وذلك لأنها تعمل بقدر واحد على جانبين ومستويين، الماضي والمستقبل، والبنية المادية والروحية لكل مكونات الدولة والمجتمع والثقافة. وذلك لان الخراب الشامل في العراق يمس بقدر واحد الماضي والمستقبل والروح والجسد. من هنا فراغه من الحاضر وخلوه من الوحدة. إذ ليس في العراق حاضر بالمعنى الدقيق للكلمة، من

فقد جردت التوتاليتارية الماضي من قوته الذاتية بوصفه الشرط العام والذخيرة الثقافية للحاضر، وافقدت المستقبل بريقه الخاطف بالنسبة لفكرة الاحتمال والبدائل. وفي الحصيلة جردت جسد الدولة والمجتمع من روحيهما وجعلتهما مجرد كيانات للتجارب الفارغة. وذلك لان الامتلاء الحقيقي في الوجود هو الذي يستند الى فكرة الزمن باعتباره التيار الساري في روح التاريخ وجسده الواقعي اي في التكامل الدائم للمجتمع والدولة في وحدة لا تنفصم عراها. بينما افرغت الدكتاتورية وحدة الدولة والمجتمع من كل محتوى باستثناء العنف الوحدوي ووسائله التي لا تحصى. وفي النتيجة لم تصنع مسخ الدكتاتورية التوتاليتارية والبعثية الصدامية، اي نموذج واسلوب سوى التخريب الشامل او تخريب الكل. وهو نموذج واسلوب ملازم بالضرورة للنفسية الراديكالية بشكل عام وانواعها الهامشية بشكل خاص، بوصفها سياسة الخروج على منطق التاريخ السياسي للدولة والمجتمع.

وكشف تاريخ العراق المعاصر عما في الراديكالية من خطورة مدمرة وتخريب هائل لبنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهو تخريب يكمن اساسا في سياسة القطع "الجذري" التي تتبعها الفكرة الراديكالية بشكل عام ونماذجها الهامشية بشكل خاص. مع ما يرافق ذلك بالضرورة من محاولات حثيثة لرفع اساليبها ونماذجها المتنوعة في تجسيد فكرة القطع الجذري بالتاريخ والتقاليد، إلى مصاف العقيدة المقدسة. بينما المقدس بمعنى ما هو الثبات، بينما تسعى الراديكالية بحمية بالغة الى جعل التجريب الخشن المبني على احتقار الشكوك والاعتراض "مقدسها" الوحيد. مما يجعل منها في الأغلب قوة مدمرة لا تنتج في نهاية المطاف سوى الخراب والتوغل الدائم فيه. حينذاك تصبح الأفعال تضحية دائمة لا غاية منها سوى "البرهنة" على "صحة" و"عظمة" العقائد والشعارات المتعالية في سماء الأوهام.

وشكل تاريخ التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية انموذجا صارخا لذلك. إذ سعت بكل قواها من اجل التحكم التام في كل شيء، وتحويل نفسها الى اله بلا قلب قادر على فعل كل شيء بما في ذلك تغيير طبيعة الانسان. من هنا عدم تسامحها مع كل مخالف واحتقارها لكل تعددية، لأنها تجد فيهما تعبيرا عن الشك والضلال. ولا تؤدي افعالها هذه في نهاية المطاف إلا الى صنع انصاف الوعي. انها تنتج وتعيد إنتاج أيديولوجية الرعاع والغوغاء، عبر بلورة وتقديم الضباء المعرفة. من هنا معارضتها للمثقفين والإبداع ومساعيها التي لا تقف عند حد من اجل كسبهم الى جانبها. انها تجعل منهم السنة بلا قلوب وهراوات خشنة، وتؤدي في نهاية المطاف الى ان تجعل الجميع عراة دون أن يرى احدهم عورته. مع ما يترتب على ذلك من احتقار للحقوق والأخلاق. ومن كل ذلك تصنع سبيكة الإرهاب المنظم، فهو الشيء الوحيد الذي تبرع في تهذيبه، بحيث تجعل من العنف المنظم وتنظيم العنف الدورة الدائمة لوجودها. من هنا سيادة الشعارات ودورتها الدائمة في فلك العداوة بمختلف اشكالها. بحيث يصبح كل ما لا يخضع لعبوديتها عدوا. وفي النهاية تجعل من مساواة الجميع في العبودية اسلوب تبريرها لرفض الديمقراطية وتصويرها على أنها مجرد

وأخف اشكال معارضتها ذريعة لبهجة الانتقام والقتل. وتتبجح في جعلهما طقوسا وعبادات مبرمجة بحيث يتحول الحماس والابتهاج في القتل والانتقام الى فصول في مسرحياتها الدموية. وهي "مسرحية" لا تؤدي في نهاية المطاف إلا الى خاتمة السقوط، لأنها لا تستطيع القتل الى ما لا نهاية. وفي موتها تمثل نفس الأدوار لأنها تختتم فعلا دراميا دما(ء) واقتلاء التاريخ والمجتمع والدولة. اما النتيجة الحتمية لكل ذلك فهو تخريب المجتمع والدولة والوعي، اي تخريب الكل.

ولا يعني تخريب الكل سوى التخريب والخراب الشامل. وبما أن الخراب الذي حل بالعراق كان خرابا شاملا، لذا فان من الضروري أن يكون الإدراك شاملا للبديل الواقعي والعقلاني للإشكاليات الكبرى التي تواجهه في جميع ميادين الحياة، بدءا من التربية والتعليم والصحة وانتهاء بإرساء أسس الحرية كمرجعية ثقافية قومية عبر الإصلاح الدائم لآلية فعل المؤسسات الشرعية للدولة. فهي السلسلة الضرورية لإرساء أسس الحرية بوصفها بحثا عن البدائل العقلانية والواقعية وحق تجسيدها في مشاريع تخدم تكامل الفرد والمجتمع والدولة كل بمعاييره، بوصفه الأسلوب الأمثل للعمران الديمقراطي في العراق.

فالاعمار المفترض في العراق هو ليس مجرد إعادة بناء، بل انه لا ينبغي أن يوضع بمعايير ومقاييس "إعادة البناء" لان ذلك يفترض بدوره العمل ضمن معايير ومقاييس "الترميم". بينما لا شيء يستحق الترميم في العراق، بدءا من المجاري والطرقات وانتهاء بمؤسسات الدولة والإنسان. ولا يعني هذا

يعني ضرورة العمران الشامل. وذلك لان المهمة الكبرى القائمة امام العراق هي ليس الهدم، إذ لا بناء في العراق، بل خراب شامل. ومن ثم فان مهمة "إعادة البناء" أو "الترميم" في العراق تبقى في نهاية المطاف مجرد إجراءات جزئية هي مضيعة للوقت والجهود والتكاليف. من هنا ضرورة العمران الشامل. ولا يعني هذا بدوره سوى ضرورة العمل من اجل إرساء أسس منظومة بديلة ومتكاملة لتذليل تاريخ الخراب وتخريب الدولة والمجتمع والثقافة.

وهي مهمة ممكنة التحقيق من خلال تنفيذ سلسلة من الأولويات التي تعمل أولا من اجل تذليل التوتاليتارية في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية وإخلاء مؤسسات الدولة من بقاياها على مستوى الأفراد والسلوك والعمل والقواعد. وثانيا العمل من اجل تفكيك الذهنية الراديكالية في البدائل عبر تحويل العقلانية الى فلسفة الاعتدال العام والسياسي منه بالأخص. فهي الضمانة التي يمكنها أن تؤسس وترسخ تقاليد الثبات الضرورية لوحدة المجتمع وتراثه. وبالتالي قطع الطريق على الراديكالية، بحيث لا يؤدي حتى ظهور مختلف اشكالها وأصنافها وأطيافها، إلا الى ترسيخ الرؤية العقلانية وفكرة الحقوق والدولة الشرعية والسياسية الاجتماعية. ثالثا العمل من اجل تنظيم خلخلة وإضعاف نفسية وآلية فعل البنية التقليدية للمجتمع من خلال تعميم مؤسسات المجتمع المدني استنادا إلى فكرة الخلايا الحيوية للمجتمع المدني. فهي الوسيلة القادرة على تفعيل مكونات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وتشكيلات متنوعة تعطي لها إمكانية

التلقائي لتذليل البنية التقليدية العائلية والعشائرية والقبلية والجهوية والطائفية وغيرها. ورابعا العمل من اجل محق الهامشية الاجتماعية عبر إعادة دمج مكوناتها في نسيج العمل الاقتصادي والاجتماعي المنتج.

إن تنفيذ هذه المهمات العملية الضرورية يستلزم بدوره التحرر من إسار الماضي والنظر الى المستقبل بمعايير المعاصرة، أي العمل من اجل معاصرة المستقبل في العراق. وليس المقصود بذلك "مسابقة الزمن"، لأنها مجرد عبارة أدبية، مع انه فعل ضروري في حال وضعه ضمن سياق الرؤية السياسية الواقعية والعقلانية. بمعنى العمل من اجل مسابقة تذليل الفجوة الهائلة التي أحدثتها التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في تاريخ الدولة والمجتمع والثقافة في العراق.

فهي لم تبق العراق في حركة تتراوح في مكانها، بل وسرقت تاريخ الملكية والجمهورية من خلال محقها معنى وقيمة التفاؤل بالمستقبل.

من هنا فان المضمون الوجداني لمعاصرة المستقبل في العراق يقوم في إعادة غرس هذا التفاؤل الواقعي والعقلاني لكي يتحول الى يقين بأن تاريخ الخراب والتخريب في العراق قد انتهى، وان المستقبل هو رهن بإقامة الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي الاجتماعي والمجتمع المدني. حينذاك سيكون بإمكان العراق أن يتجاوز في غضون فترة وجيزة، التخلف المزري لأربعين عاما من الخراب. لاسيما وانها المهمة التي تشكل رهان المستقبل ومعاصرته في نفس الوقت.